الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية الكلية

دراسة حالة الجزائر 2000-2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- دشوشة آيـــــة
- بن زاوي خديجة

تحت الإشراف الأستاذ:

- سعودي عبد الصمد

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غادري حورية	أستاذ مساعد ب	جامعة المسيلة	رئيسا
سعودي عبد الصمد	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عيشاوي علي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

إبراهيم -07-

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا وأحلل عقدة من لساننا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الفاضل الدكتور سعودي عبد الصمد، الذي ساعدنا في اختيار الموضوع وقبوله الاشراف على هذا العمل، وتقديمه لنا النصائح القيمة وتوجيهنا طيلة فترة البحث. فبارك الله فيه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل.

كما نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث من بعيد أو من قريب.

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما عز وجل: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

الى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها وهي التي مشت في عروق دمي، قلبي ينبض بها

أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها

الى أعظم رجل في الكون على من تواضع فغي الأرض، حمد الله بكرتا وأصيلا، الى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني فهو بمثابة مثلي الأعلى.

أبي العزيز والحنون الذي وقف معي في العسر واليسر

حفضهما الله وأطال عفي عمرهما

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدة عنهم اخواتي اشواق، ايناس، امل، والى الوجه المفعم بالبراءة ريتاج

والى جدتي حفضهما الله وأطال في عمرهما.

الى رفيقة روحي التي رافقتني منذ ان حملنا حقائب صغيرة وسرنا درب معا خطوة بخطوة وما تزال ترافقني الهام

الى من ساندتني في انجاز هذا العمل خديجة

الى صديقاتي وزملائي الذين عشت معهم دروب الحياة الحلوى والحزينة

سارة، اسيا، أمال، مسعودة، ، خولة، عفاف، فائزة، علي، عبد رؤوف.

الى كل أساتذتي في العلوم الاقتصادية

اية

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء .

إلى أمي ... تاهت الكلمات و دمعت عيني لما كتبت لكي يا غاليتي

لكي كل الثناء و الفضل لكي دون الوجود أحق .

إليك أبي الغالي يا من علمتني أن العلم بحر لا شاطئ له

إلى تاج رأسي و توأم روحي زوجي الغالي سفيان

لك أنت فمعك كل الصعاب هانت و تقهقرت

أحبتي لؤلؤتي المكنونتين زينب و أحمد أتمنى أن ترقيا إلى مصاف العلماء

إلى أبي الثاني العزيز على قلبي من ساعدني ووقف معي العمري بن حميدوش إلى خالتي الغالية حفظهما الله و رعاهما

اختاي الرائعتان و المميزتان سمية ، مريم بكما تحلو الذكريات

إخوتي إسماعيل،إسحاق ، يعقوب كل التوفيق و الحظ

زميلتي التي شاركتني متعة البحث و الدراسة خفيفة الظل آية

إلى كل الأصدقاء فمعكم يحلو العلم و التعلم

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

المحتوى	صفحة
شكر وعرفان	
اهداءات	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	III
المقدمة العامة	أ– هـ
الفصل الأول: ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق أهداف سياسة الاقتصادية الكلية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة وظاهرة تزايدها	08
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وضوابطها	08
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة واسبابها	12
المبحث الثاني: الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام	16
المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام	16
المطلب الثاني: عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام	18
المبحث الثالث: دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي وفي محاربة البطالة والتضخم	18
المطلب الأول: دور الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي	18
المطلب الثاني: دور الإنفاق في محاربة البطالة والتضخم	25
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: اثر ترشيد الإنفاق العام على التوازنات الكلية	
تمهيد	34
المبحث الأول: اثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن الداخلي	35
المطلب الأول: برنامج الإنفاق العام و مفهوم الانضباط بالأهداف	35

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة و ظاهرة زيادتها في الجزائر	39
المطلب الثالث: تحليل مدى رشاده النفقات العامة	44
المبحث الثاني: اثر ترشيد النفقات على المتغيرات الكلية	48
المطلب الأول: الإطار النظري لمربع كالدور السحري	48
المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين النفقات العامة وأهداف سياسة الاقتصادية الكلية	50
المطلب الثالث: العراقيل التي تقف أمام تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية	62
خلاصة الفصل	63
الخاتمة العامة	65
قائمة المراجع	70

أولا: فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
(01-02)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2015)	41
(02-02)	متغيرات مربع كالدور سحري في الجزائر(2000-2004)	51
(03-02)	متغيرات مربع كالدور سحري في الجزائر(2005-2009)	54
(04-02)	متغيرات مربع كالدور سحري في الجزائر(2010-2014)	57
(05-02)	متغيرات مربع سحري لكالدور في الجزائر(2015)	60

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	صفحة
(01-01)	اثر الاستبدال عند بيكوك وتطور النفقات العامة خلال الفترات الطويلة	13
(02-02)	تطور النفقات التسيير و التجهيز خلال فترة(2000-2015)	42
(03-02)	تطور النفقات العامة خلال فترة(2000-2015)	42
(04-02)	المربع السحري لكالدور	49
(05-02)	متغيرات مربع سحري كالدور(2001-2004)	52
(06-02)	تطبيق مربع سحري على اقتصاد الجزائر(2001-2004)	52
(07-02)	متغيرات مربع سحري لكالدور(2005-2009)	55
(08-02)	تطبيق مربع سحري على اقتصاد الجزائر(2005-2009)	55
(09-02)	متغيرات مربع سحري لكالدور(2010-2014)	58
(10-02)	تطبيق مربع سحري على اقتصاد الجزائر(2010-2014)	58
(11-02)	متغيرات مربع سحري لكالدور (2015)	60
(12-02)	تطبيق مربع سحري على اقتصاد الجزائر(2015)	60

المقدمة العامة

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولقد ازدادت أهمية النفقة العامة بازدياد الحاجات المجتمعية التي تلبيها، بحيث أصبحت لها آثار واضحة على مجريات الحياة داخل الدولة وانعكاسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية: النمو، التشغيل، التضخم، توازن ميزان المدفوعات.

إن تزايد حجم الإنفاق العام، ومحدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير والإسراف، وسوء التدبير عموما، الأمر الذي أضحى معه "ترشيد الإنفاق العمومي" مطلبا أساسيا، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق التطور المنشود والتنمية الشاملة.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في طريقها إلى التنمية من الناحية المالية نجد سوء عملية التخطيط المالي، وتخلف السياسة المالية للدولة التي تتجلى في عدم قدرت أدواتها على معالجة المشكلات التي تواجهها في عملية النمو، رغم وجود موارد مالية وبشرية، إلا أن غياب استراتيجية واضحة ودقيقة لتعبئة الموارد المتوفرة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاقتصادية يؤدي إلى فشل هذه المساعي.

عانت الجزائر من اختلال في الاقتصاد الكلي ناتج عن مخلفات الفترة الاستعمارية وانتهاج استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، وبسبب الأزمة البترولية سنة 1986 تأزمت الأوضاع الاقتصادية، وكان لابد من التحول إلى اقتصاد السوق، عرفت الألفية الثالثة ارتفاع كبير لأسعار المحروقات مما أنعش إيرادات الصادرات، لذا قررت الحكومة إتباع سياسة انفاقية توسعية وقد ترجمت في ثلاث برامج مالية تنموية اقتصادية تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري واستعادة وتيرة النمو حيث كانت البداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

1. إشكالية البحث:

من خلال ما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

" **ماهو أثر رشاده سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر؟**"

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكرها كالتالي:

- ماذا نقصد بالإنفاق العام وما هو دوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟
- ما مدى رشاده توظيف النفقات العامة في ظل الميزانية العامة في الجزائر؟
- ما هو تأثير سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور؟

2. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

- الإنفاق الحكومي هو كل مبلغ مالي تنفقه الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة ويعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الأنشطة من خلال تحقيق الأهداف الكلية.
- الميزانية العامة للجزائر تعتمد على نهج تقليدي في تسيير برامج الإنفاق مما يحد من رشادتها.
- حققت سياسة الإنفاق العام أثر ايجابي على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب مربع كالدور السحري.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال جانبين:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من: الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛
- مساهمة الدراسة في إبراز الدور المهم للنفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية؛
- إعطاء نظرة حول آثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة من 2000-2015.

3. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على تطور النفقات الحكومية وأهم الأسباب التي ساهمت في زيادتها؛
- التعرف على العلاقة المتداخلة بين سياسة الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؛
- معرفة توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

4. دوافع اختيار موضوع البحث:

إن مبررات اختيار هذا الموضوع تعود إلى عدة اعتبارات علمية وذاتية وتتمثل في:

- حداثة الموضوع المدروس وأهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش حاليا؛
- أهمية سياسة الإنفاق العام ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم وتتأسس على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي للمجتمع؛
- الرغبة في المساهمة في إثراء هذا الموضوع بالدراسة والتعرض لحالة الاقتصاد الجزائري خاصة أنه يعرف عدة تحديات داخلية وخارجية؛
- الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الجباية البترولية في تسييره وما لذلك من خصوصيات تنعكس على أداء السياسة الاتفاقية للدولة.

5. تحديد إطار البحث:

- الحدود الموضوعية: يغطي هذا البحث موضوع سياسة الإنفاق العام من زاوية تحقيقه للأهداف الاقتصادية الكلية.
- الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 كون هذا المجال يعتبر كافيا ومناسبا.
- الحدود المكانية: تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر

6. منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين:

- المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة الجانب النظري بالاستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج.
- المنهج الاستقرائي: لدراسة الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعطيات للاقتصاد الوطني وكذلك تحليل نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية وبرنامج:

(Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor)

7. صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات في بحثنا نبرزها فيما يلي:

- تضارب الاحصائيات والبيانات المقدمة عن الاقتصاد الجزائري بين الديوان الوطني للاحصائيات والبنك الدولي.
- صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

8. **الدراسات السابقة:**

صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور(دراسة تطبيقية على الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014-2015.

بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر.

مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة بومرداس.

8. تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة اتبعنا الخطة التالية حيث قسمن بحثنا إلى فصلين:

- ✓ **الفصل الأول** والذي جاء بعنوان ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث حاولنا إعطاء نظرة عامة على ترشيد الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية حيث قسمنا الفصل الأول الى ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول لماهية الإنفاق العام وظاهرة تزايدها، والمبحث الثاني خصصناه الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام، والمبحث الثالث تطرقنا الى دور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- ✓ **الفصل الثاني** اثر ترشيد الإنفاق العام على التوازنات الكلية، نستهل هذا الفصل بالحديث عن اثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن الداخلي في المبحث الاول، اما المبحث الثاني نقوم بدراسة اثر ترشيد الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفصل الأول

ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تمهيد

من اجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة. فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة. فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة. نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها، اتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني، لم تعد هذه النفقات مقصورة على تسيير وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وإعادة توزيع الدخل و أخيرا في حجم التشغيل والدخل الوطني، والهدف من هذا الفصل هو الإلمام بشكل مختصر كل ما يخص النفقة العامة وعوامل نجاح ترشيدها ودورها الفعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

المبحث الأول: ماهية النفقة العامة وظاهرة تزايدها

المبحث الثاني: الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام

المبحث الثالث: دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي ومحاربة البطالة والتضخم

المبحث الأول: ماهية النفقة العامية وظاهرة تزايدها

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع و إشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموعة إيراداتها، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الأنشطة.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وضوابطها

1- تعريف النفقة العامة

على الرغم من اختلاف وتعدد التعاريف التي أعطيت للنفقة العامة في ضل الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة والدولة المنتجة و التي تطورت من خلال تطور دور الدولة في المجتمع، فيمكن تعريفها:

" بأنها مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، بقصد تحقيق نفع عام[1].

ويمكن القول كذلك بأن النفقات العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عام[2].

من خلال تعريف النفقة العامة يتضح لنا ضرورة توفر ثلاثة عناصر لكي نكون أمام نفقة عامة.

1-1-شكل النفقات العامة: غالبا ما تكون النفقات العامة في شكل نقدي يتمثل في ما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تتحصل عليه من سلع وخدمات ضرورية للقيام بالمشاريع المتكفلة بها أو تسوية أجور مستخدميها[3].

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص38.

[2] خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص53.

[3] حمدي احمد العناني، **اقتصاديات مالية عامة واقتصاد السوق**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992، ص174.

كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبي حاجياتها بالاستيلاء عنوة على الأملاك الخاصة إذا كانت هناك منفعة عامة بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات غير إن هذا الشكل من الإنفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا وإضافته إليها.

إن المزايا العينية كالسكن المجاني أو الشرفية كمنح الأوسمة أو النقدية كالإعفاءات الضريبية لا تعتبر من النفقات العامة[1].

1-2-الهيئة القائمة بها: يعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضروريا حتى تتعت هذه الأخيرة بوصف العامة، ولتحديد مصدر الإنفاق استند الفكر الاقتصادي إلى معياريين هما:

1-2-1-المعيار القانوني: يتركز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا صدرت من شخص معنوي عام كالهيئات المحلية والوطنية، والمؤسسات العامة، إلا أنها تعد خاصة إذا تكفل بها الإفراد أو المؤسسات الخاصة.

" حتى تتصف النفقة بالعامة يشترط إن تصدر عن شخص معنوي عام، إذ تلعب الطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق دورا أساسيا في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"[2].

1-2-2-المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على طبيعة الوظيفة للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها وتعتبر خاصة تلك النفقات الصادرة عن الإفراد.

[1] عادل حشيش، مصطفى رشيدي، **مقدمة في الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص148.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص383.

"تدخل في عداد النفقات العامة نفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة"[1].

الهدف منها: إن الهدف الرئيس من النفقات العامة هو الاستجابة لحاجيات الجماعة وتلبية مصالحهم، أي تحقيق ما يعرف بالمنفعة العامة، التي تتسع باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ينبغي على الدولة عند قيامها بالإنفاق إن تسعى لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة[2]، أي مقارنة التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع من دفع الضرائب وتحمل للأعباء بالمنافع العائدة عليه جراء الخدمات التي تقدمها الدولة.

وحتي يتم التوصل للمنفعة العامة وجب تضافر جهود جميع إفراد المجتمع، لعدم إمكانية تجزئة بعض الحاجيات كالأمن والدفاع أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباعها، رغم إمكانية تجزئته كالتعليم والصحة.

2- ضوابط الإنفاق العام: إن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام والتزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الإنفاق محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، وهذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق اكبر قدر من المنفعة للمجتمع، بتوخي الاقتصاد في هذه النفقات، مع إحكام الرقابة أثناء الإنفاق.

2-1- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين بت، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار

[1] عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1974، ص68.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1972، ص ص 42، 43.

المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له[1].

2-2- ضابط الاقتصاد في النفقات العامة: يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا ولابد منه ويقصد بت التزام القائمين على عملية الإنفاق(الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والاسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من البنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفئ وعند المسؤولية.

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة[2].

غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، ولكنه يقصد بت حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، فالتبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية، وهذا متفشي خاصة في الدول المتخلفة، مما يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الحكومة وبالتالي يؤدي بهم إلى التهرب من دفع الضرائب.

2-3- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):

حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، ص51.

[2] **مرجع نفسه**، ص53.

هذا من جهة أما من جهة أخرى، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي[1]:

- الرقابة الإدارية؛
- الرقابة التشريعية (البرلمانية)؛
- الرقابة المحاسبية (المستقلة).

المطلب الثاني : ظاهرة تزايد النفقات العامة واسبابها

أصبحت ظاهرة زيادة النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث وان كانت هذه الزيادة العامة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وفي إطار ذلك تسعى العديد من الدول لترشيد إنفاقها من اجل المحافظة على مواردها والنهوض بال اقتصادها وتحقيق أهداف.

1- النظرية المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

1-1-أطروحة ببكوك وويزمان (1961) " thése de peacock and Wiseman "

لقد أوضح كل من الأستاذين في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما سنة 1961 تطوُّر النّفقات العامّة بالنّسبة 1955والتّي ازدادت بصفة كبيرة خلال الأزمة في المملكة المتّحدة خلال الفترة PIB 1890 للنّاتج الدّاخلي الخام الاقتصاديّة لسنة 1929 ، وخلصا إلى أنّ النُّمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام، إنّما هناك عوامل أخرى حيث أنّ الزّيادة في النّشاط الحكومي ومن ثم النّفقات العامّة تتمُّ في غالبيّتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة كبيرة، كما أشار الأستاذان إلى أنّ للحروب والأزمات تأثير على الإنفاق العام، وبالتّالي يزيد العبء الضّريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق.

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص85.

وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتمُّ إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا يُطلق عليه" أثر الاستبدال"، وفي تفسيرهما لعدم هبوط الإنفاق لمستواه قبل الأزمات والحروب هو أنّ هناك ظاهرة الرّفع انطلاقا من وجود مستوى مُعيّن للأعباء الضّريبيّة المقبولة من طرف المكلّفين في الظُّروف العادية، وهذا العبء لا ينخفض بعد الحروب نظرا لزيادة الإنفاق لمواجهة الرّغبات الجماعيّة الجديدة المتولّدة عن الحرب، كما أنّ هذه الزّيادة في النّفقات العامّة تكون على شكل رجّات عنيفة ومفاجئة أو نسبة متدرّجة .ويُمكن توضيح هذه الأطروحة من خلال الشّكل البياني التالي:

الشكل بياني رقم (1-1) : اثر الاستبدال عند peacock and Wiseman وتطور النفقات العامة خلال الفترات الطويلة.

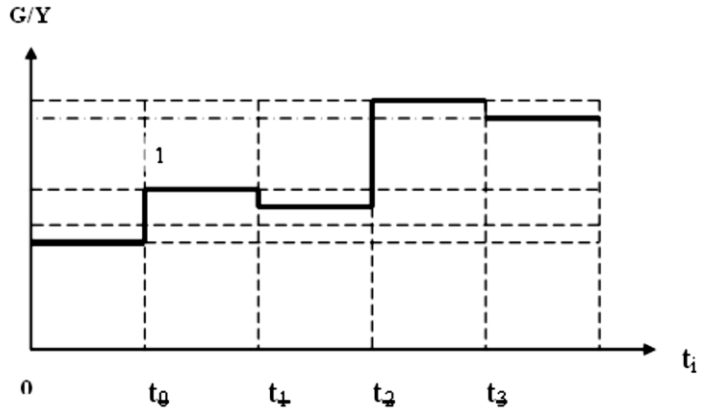

source : Gervasio Semedo , *Economie des finances publiques*, Ellipses edition, marketing S.Q. Paris. 2001, p.246

حيث أن:

Ti: الزمن.

G/Y: حصة النفقات العامة G من الدخل الوطني Y.

(0.t0): فترة عدم حدوث الازمة،t0 بداية الأزمة بالارتفاع G/Y إلى نقطة1

(t0.t1): استقرار قيمة G/Y مع انخفاض طفيف عند t1.

(t1.t2): أزمة جديدة عند t2 وتشهد ارتفاع أخر للقيمة G/Y.

يتضح من الشكل البياني إن هزات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات خلال فترات زمنية معينة طويلة وتكشف من جهة بروز احتياجات للإنفاق لمواجهة معوقات هذه الأزمات والحروب، ومن جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة اثأر هذه الأزمات كنفقات إعادة البناء والتأهيل والإعانات.

2- أسباب تزايد النفقات العامة

2-1-الأسباب الحقيقة لظاهرة التزايد النفاث العامة

المقصود بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة حجم أو عدد الحاجات العامة، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد والى تحسين نوعية تلك الخدمات ويمكن إجمال هذه الأسباب الحقيقية في ما يلي[1]:

2-1-1- **الأسباب الاقتصادية:** وهي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية أهمها:

- النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني؛
- تطور الدولة الاقتصادي.

2-1-2-الأسباب السياسية: وتعود هذه الأسباب إلى[2]:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات؛
- الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة مثل :التعليم والصحة أدى بدوره إلى زيادة الإنفاق.

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي والضريبي**، ثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص63.

[2] د محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالة العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015، ص81.

2-1-2- **الأسباب الاجتماعية:** وتتمثل في[1]:

- نمو الوعي الاجتماعي بين إفراد المجتمع؛
- زيادة عدد السكان.

2-1-3- **الأسباب المالية:** وتتمثل في:

- توافر فائض في الإيرادات العامة؛
- لجوء الحكومة إلى أسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي.

2-2 الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

هناك عديد من الأسباب يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[2]:

- ارتفاع مستوى الأسعار؛
- **زيادة** مساحة الإقليم أو عدد السكان.

[1] د محمد سلمان سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

[2] د محمد طاقة، د هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 43.

المبحث الثاني: الإطار الفكري و النظري لترشيد الإنفاق العام

إن النظريات المالية أو الموازية "les théorie budgétaires" عموما تنقسم إلى نوعين: النوع الأول يركز على "الرشاد" الاقتصادية، إما النوع الثاني على "الرشاد" السياسية. وبالأخص وما يعمنا النوع الأول الذي يهتم بالحساب الاقتصادي والمقارنة بين التكاليف والنتائج للبرامج الحكومية ويمثل هذا الاتجاه الاقتصادي حيث يعتبر إن هذا الاتجاه هو الأكثر رشاده وفعالية في تعظيم منفعة الفرد.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وعوامل موضوعية لنجاح عملية الترشيد

1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام

تعددت مفاهيم المفسرة لترشد النفقات العامة نظرا لتعدد الاتجاهات، ولإعطاء أكثر توضيح سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن تعريف الترشيد والثانية تتعلق بتعريف ترشيد النفقات العامة.

1-1- تعريف الترشيد

1-1-1-الترشيد لغة: إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشد ورشادا، وأي اهتدى واستقام إما إذا قيل: فلان رشيد إي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد.

كما إن الرشد هو أهادي إلى طريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، إي مطابق للعقل والحق والصواب "سياسة رشيدة "[1].

1-1-2-الترشيد اصطلاحا: يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد

[1] احمد رضا، **معجم متن اللغة**، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987، ص590.

الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية والمتوفرة، ويطلق اصطلاح الترشيد على الترشيد الاستثمار، ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات العامة[1].

1-2-تعريف ترشيد النفقات العامة

- ويعبر عن الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف[2].
- كما يعرف أيضا على انه تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[3].
- فالمقصود بترشيد الإنفاق العام وهو تطبيق عملي كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.[4] واعتبار إن الدولة المكلف الوحيد بعملية الإنفاق " فينظر على ترشيد إنفاق العام على انه حسن تصرف الحكومة في إنفاق المال العام "[5].

---

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص399.

[2] محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي والوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999، ص72.

[3] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة1990-2004**، أطروحة دكتورة، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص 171.

[4] بن حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر**، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي2002، ص4.

[5] شوقي احمد دنيا، **النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام**، جامعة أم القرى، قطر، 1996، ص 251.

المطلب الثاني: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة:

هناك عديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة، مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع، ويمكن إيجازها في كما يلي:

1-تحديد الأهداف بدقة؛

2-تحديد الأولويات؛

3-القياس الدوري لبرنامج الإنفاق العام؛

4- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف؛

5-تفعيل دور الرقابة على النفقات.

المبحث الثالث: دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي و التوازن الخارجي

المطلب الأول: دور الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي وتوازن الخارجي

1- دور الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي:

1-1- مفهوم النمو الاقتصادي و طرق قياسه :

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي و درجة تطوره و كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين و أولهم * روبرت مالتوس * سنة 1798 في كتابه * مبدأ الأمة * و تبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين وعليه فقد اختلفت التعاريف وتشعبت نذكر منها تعريف فيليب بيرو * النمو الاقتصادي هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[1]

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999، ص 39.

ويعرف أيضا على أنه : الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي[1].

وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

أو يمكن القول أنه يمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، أي أنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي –بشكل عام– زيادة الدخل لدولة معينة. ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

1-1-2-عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي و التي توضع في شكل مجمعات تتمثل في:

- عنصر العمل؛
- عنصر رأس المال؛
- التقدم التقني : يتمثل في سرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة و هذا يتحقق بالاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي[2] .

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص10.

[2] تاج عبد الكريم، **نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 50.

1-1-3- تقدير و قياس النمو الاقتصادي:

إن تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج و بالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل و حجم الإنفاق[1]:

1-1-3-1 طريقة القيمة المضافة :

القيمة المضافة لمتوج ما = قيمة المنتج النهائي – قيمة المنتجات الوسطية

الناتج الداخلي العام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

1-1-3-2- طريقة الدخل :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث: الناتج الداخلي الخام مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج

الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج +ضرائب غير مباشرة + قيمة الامتلاك .

1-1-3-3- طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي و تفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل و بالتالي بما أن الإنفاق يساوي الدخل و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن[2]:

---

[1] بودخدح كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، قسم علوم تسيير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر،2009، ص73.

[2] بودخدح كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي: $Y = C+I+G+(X+M)$

Y = الدخل الوطني

C = إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك) I = إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G = إنفاق القطاع الحكومي (X+ M) =إنفاق القطاع الخارجي .

1-2- دور الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي :

ساهم التحليل الكنزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث النمو الاقتصادي و هو ما اصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخب و يطلق عليها كذلك : أثر المضاعف و المعجل .

1-2-1-تعريف المضاعف : عرفه كينز انه التغير الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي فهو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق موارد جبائيه و بمعنى آخر فان فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف فيها الاستثمار المبدئي لتحقيق زيادة في الدخل القومي؛[1]

إلا أن الاقتصاد الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف و أثره ليشمل كل من الاستهلاك الإنفاق العام و التصدير وليس الاستثمار فقط .

1-2-2-**أثر المعجل :** هو أثر الزيادة في الإنفاق العام أو نقصانه على حجم الاستثمار حيث إن الزيادة المتتالية على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادة في الاستثمارات والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

[1] بودخدح كريم، **مرجعه سبق ذكره**، ص160.

2- دور الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي

2-1-مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة.

فالدول التي ترتبط ببعضها البعض في كل فترة بعدد من العمليات المتنوعة والمتشعبة فهي تبيع وتشتري من بعضها البعض، تقدم لبعضها البعض شتى أنواع الخدمات، هبات تمنح وتؤخذ، مبالغ تنتقل، قروض تمنح وتسدد، كل هذا يحاول ميزان المدفوعات أن يسجله في بيان يوضع دوريا عادة ما يكون كل سنة. وإن كانت بعض الدول تعد تقديرات ميزان المدفوعات لفترة تقل عن سنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعد تقديرات لميزان المدفوعات كل ثلاثة أشهر وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

2-1-1- هيكل ميزان المدفوعات:

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل قسم منها نوعا متميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها

2-1-1-1-حساب العمليات الجارية:[1]

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه.

2-1-1-1-1- الحساب التجاري:

ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين وهما حساب التجارة المنظورة، ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر حدود الدولة الجمركية، وحساب

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2006، ص 101.

التجارة غير المنظورة، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

2-1-1-1-2- حساب التحويلات:

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين. ويشمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات (الهبات تشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدي منها والعيني، تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية، أما التعويضات فهي الهبات الإجبارية والهدايا على أنواعها).

2-1-1-2- حساب العمليات الرأسمالية:[1]

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنة والمديونية للدولة. وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين: هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل، وتدرج في حساب رأس المال طويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام. ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل، كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات.

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي : العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر،،2004 ص 102.

2-1-1-3-حساب السهو والخطأ:

يقيد في هذا الحساب هامش الخطأ غير المبرر محاسبيا أو اقتصاديا ويمثل نسبة مئوية هامشية تعكس الكفاءة والتحكم في الحسابات للدولة.

2-2- دور الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي[1]:

حدث كثيرا أن تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا السماح بتغير في مستويات الاتمان والدخول القومية وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة هي السياسة التي تعطيها الدولة الأولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال توازن ميزان المدفوعات وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف والرسوم الجمركية وبين السياسات غير المباشرة كتقديم الدعم أو الإعانات للصادرات كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف يعد كعلاج لميزان المدفوعات لها ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعالج ميزان المدفوعات الجارية لدولة ما هي الإجراءات التي تتخذ لتخفيض الإنفاق وأما إجراءات تحويل الإنفاق بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض ميزان المعاملات التجارية للدولة فلابد من اتخاذ إجراءات تخفيض فائض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات كذلك أن خفض الواردات كذلك عن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق إلى سياسة تخفيض الإنفاق وبتعبير أدق فإن سياسة خفض الإنفاق يتم عادة عن طريق التعريفات الجمركية ومراقبة الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الاتمان المنتجين المحليين المنافسين، أما سياسة تحويل الإنفاق فتتمثل في تحويل الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الاتمان المحلية رغم أن هذه السياسة وحدها تؤدي إلى سوء مركز ميزان المدفوعات ومن أجل الحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات

[1] موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء، الأردن، 2008، ص 16 .

فلابد منه على الأقل أن يصاحب سياسة تحويل الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى تتمكن في التعديل من الميزان، وجدير بالذكر أن الدولة بتدخلها لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ولو أنه يقصد أن يكون مؤقتا إلا أنه قد يكون تدخلا دائما ومهما في منع تدخل إلى قوى تلقائية تكون السبب في اختلال ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: دور الإنفاق العام في محاربة البطالة و التضخم

1- دور الإنفاق في محاربة البطالة

1-1 تعريف البطالة:

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل، هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن الاستنتاج أن الشروط الواجب توفرها في الشخص ليصنف بطالا، هي القدرة على العمل سواء كانت بدنية أو عقلية، حيث لا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية، أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة البطالين. كما يجب على الشخص أن يبدي رغبة في العمل، عن طريق البحث عنه بالطرق المتاحة كالتسجيل في وكالات التشغيل ونحوها. كما يجب عليه أن يقبل بالعمل عند حدود مستوى الأجر السائد، بدون مبالغة في المطالبة براتب، أو أجر مرتفع.

1-1-1-تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل :

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين16-59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين من إحدى الفئات التالية: بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن عمل.

هذا هو تعريف العمل من طرف المكتب الدولي للعمل و يضم أيضا الأشخاص المستعدين للعمل والذين وجدوا عملا يبدأ لاحقا.

1-1-2- أسباب البطالة:

توجدُ مجموعةٌ من الأسباب تُؤدّي إلى انتشارِ البطالة، وهي:

- الهجرة من الرّيف إلى المدينة؛
- ظهور تقلُّباتٍ في الوضعِ الاقتصاديّ المحليّ في الدّول؛
- عدم تناسب أعداد الوظائف المُتاحة مع أعداد الأفراد في مرحلة أو سنّ العمل؛
- توفير وظائف في أوقاتٍ مُعيّنة من السّنة.

1-1-3- أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، ويمكن عموما إيجازها في النقاط التالية:

- البطالة الاحتكاكية: تنتج عن نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل[1].
- البطالة الدورية: وتسمى أيضا البطالة الظرفية، وهي البطالة الناتجة عن الظروف والأزمات الاقتصادية والتي تنشئ نتيجة دخول الاقتصاد الوطني في دائرة الانكماش، بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل[2].
- البطالة الهيكلية؛
- البطالة المقنعة.

1-2-دور الإنفاق الحكومي في محاربة البطالة :

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

[1] نزار سعد الدين العيسى، براهين قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 247.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 301.

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛
- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، إما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و تستعمل في تمويله الدين العام و الإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن إن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الإفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية[1]، يعتمد الاقتصاد الجزائري على نظرية كينز لتحليل مشاكل الدولة في مجال مكافحة البطالة. ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل. في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية :

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015، ص25.

- الطلب الفعال؛
- الكفاية الحدية لرأس المال؛
- سعر الفائدة؛
- المضاعف.

إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاختلافات الماكرو اقتصادية خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف. إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات[1]. وانطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل.

2- دور الإنفاق في محاربة التضخم

يعتبر مصطلح التضخم من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، ارتفاع التكاليف، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية[2].

2-1-مفهوم التضخم:

التّضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية

[1] إبراهيم محمود الراضي، **البطالة حلول إسلامية فعالة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص105.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص10.

النّقد التي تجعل التيار النّقدي أكبر من التيار السلعي، أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية[1].

2-1-1-أسباب التضخم:

حسب النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية)، و يستند هذا التفسير إلى قانون العرض و الطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة بتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع و الخدمات، يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا ما يسمى بتضخم الطلب، و من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد : زيادة إنفاق الأفراد الذي غالبا ما يخصص للاستهلاك على حساب الادخار، زيادة إنفاق المشروعات بالموازاة مع تنامي استثماراتها، و أيضا زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة.

ومن أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى حصول التضخم نجد :

- الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية؛
- العجز في الميزانية العامة: أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي و تطرحها في التداول بدون تغطية، و يترتب على أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي[2]؛

[1] فليح حسن خلف، **النقود و البنوك**، عالم الكتب الحديث، الأردن،2006، ص 172.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2008، ص 149.

- انخفاضا سعر الفائدة
- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات خاصة الأجور؛
- استيراد معظم السلع و الخدمات من الخارج.

2-1-2-أنواع التضخم و طريقة قياسه[1]:

- التضخم الأصيل؛
- التضخم على الطلب؛
- التضخم المفرط؛
- التضخم لركودي.

2-1-3- طريقة قياس التضخم[2]:

تم قياس التضخم بطرق عدة لكن أحد الأدوات الأساسية هو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI والذي نستطيع به مراجعة نسبة التضخم والتغير من فترة للأخرى. تستخدم البنوك المركزية حول العالم وعلى رأسهم الاحتياطي الفدرالي الأمريكي هذا المؤشر لتحديد خطط سياساتهم النقدية المُستقبلية. المستوى الأمثل للتضخم والذي يسعى الاقتصاديون للوصول إليه هو 2% وفي حال تخطي هذه النسبة فقد تلجأ البنوك المركزية لرفع الفوائد بهدف الحد من التضخم. لكن في بعض الأوقات قد يتم تخطي هذه النسبة ولا يتم رفع الفوائد وذلك عندما تكون المؤشرات الاقتصادية الأخرى لقياس التضخم لا تتماشى مع قراءة CPIأو عندما تكون هناك رؤى مستقبلية وتوقعات بفترات كساد اقتصادية مستقبلية، مع زيادة نسبة التضخم، ترتفع أسعار السلع والخدمات وتنخفض القدرة الشرائية للعملة المعنية. ولهذا عند احتساب نسبة التضخم، يتم استثناء منتجات التغذية ومنتجات الطاقة بسبب

[1] غادة صالح، **مبادئ الاقتصاد**، دار الوفاء، مصر، 2008، ص128.

[2] نزار سعد الدين لعيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 206.

التذبذبات القوية لأسعارهم والتي تعطي قراءة غير دقيقة للتغير بنسبة التضخم حيث أن تلك الأسعار قد تتأثر بعوامل أخرى ليس لها شأن بنمو الاقتصاد.

2-2- دور الإنفاق الحكومي في محاربة التضخم :

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة ' حيث يؤدي التضخم في حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور و المرتبات في الميزانية العامة كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية و مبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة و خاصة في البلدان النامية و التي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق و السدود وشبكات المياه و الصرف الصحي و غيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات و يؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي و خاصة في البلدان المتقدمة و ذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية و ضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و التي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص ماعدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة إما البلدان النامية فتلجا إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات[1].

[1] مقراني حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

خلاصة الفصل

لقد ساهم تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد ووظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي. إن هذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.

وسياسة الإنفاق العام و قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشاد و نقص الفعالية لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حصر لها إذ يكون دورها زيادة على تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم و تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال دور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربعة أي النمو، التوازن الخارجي، التضخم والبطالة.

الفصل الثاني

أثر ترشيد الإنفاق العام

على التوازنات الكلية

تمهيد

عرفت الجزائر في بداية الألفية الثالثة ارتفاعا في أسعار المحروقات وما نتج عنه من وفرات مالية ضخمة، استغلتها الحكومة في تبني سياسة جديدة ألا وهي المنهج الكينزي القائم على توسع في الإنفاق العام من اجل النهوض بالاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي، وتجسدت هذه السياسة في البرامج الحكومية بدأ: ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا برنامج توطيد النمو، وسنتطرق من خلال هذا الفصل لدراسة تطبيقية معتمدين فيها على تطور النفقات خلال هذه البرامج باستخدام منحنيات بيانية ومربع كالدور السحري لتحليل مدى تحقيق أهداف سياسة اقتصادية الكلية بإتباع سياسة إنفاق توسعية.

وقد حاولنا تقسيم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: اثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن الداخلي

المبحث الثاني: اثر ترشيد الإنفاق على المتغيرات الاقتصادية الكلية

المبحث الأول: أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن الداخلي

لقد أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق اعتمادا على برامج الإنفاق.

المطلب الأول: برنامج الإنفاق العام و مفهوم الانضباط بالأهداف

1- مفهوم الإدارة بالأهداف و برنامجها:

تعرف الإدارة بالأهداف على أنها: إتباع الطرق التي ترمي إلى المزيد من العمل المثمر مع الأفراد و التي تتضمن قائمة واضحة من الأهداف الأكثر دقة لكل جزء من الأجزاء المكونة، كما يجب أن ترتبط تلك الأهداف مع بعضها و تكون في الغالب مبنية على أساس قابل للتحقيق في المستقبل المنظور و أن تكون أسهل وصولا إلى المقاصد النهائية[1] ويعتمد هذا النهج على التخطيط من خلال لقاء بين الرؤساء و المرؤوسين يتم من خلاله وضع الأهداف المرجو تحقيقها، استعمل مصطلح الإدارة بالأهداف في مجال الميزانية العامة للدولة سنة 1971 بأمريكا وهو يحدد تخصيص النفقات العامة وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل هيئة حكومية تحقيقها وهذا يقتضي أن يتم تحديد الأهداف العامة (الأساسية) ثم تحديد الأهداف الفرعية التي يعتزم تحقيقها خلال السنة المالية مع المتابعة والتعديل على مدار السنة والرقابة الصارمة وتذليل العقبات[2].

لذلك رصد لها برنامج سمي حسب « Tosi» و « Carrolli » برنامج الإدارة بالأهداف ويتم وفق البرنامج التالي:

- وضع الأهداف الرئيسية وتوصيلها لكافة المسئولين؛
- وضع الأهداف الفرعية للأقسام شرط أن لا تتعارض مع الأهداف الرئيسية؛

[1] بويعقوب عبد الكريم، **تسيير منضمة غير سوق**ية، رسالة ماجيستير، معهد العلوم التجارية، جامعة وهران، 1997، ص 46.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص357.

- المراجعة الدورية للأهداف وضرورة مطابقتها للمنجزات المحققة حسب الخطة الموضوعية وحسب الميزانية الموافق عليها؛
- تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبق.

وتم تطوير أسلوب الإدارة بالأهداف في القطاع الحكومي حديثا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 وفرنسا سنة 2001.

2- صياغة الميزانية على أساس الأهداف بغرض ترشيد و تحقيق أهداف الإنفاق العام

2-1-التنسيق بين الميزانية و أهداف الخطة و سبل تحسين كفاءتها

الميزانية العامة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مقبلة، لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة؛

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الميزانية العامة لم تعد مجرد تبويب للإيرادات والنفقات بل أصبحت برنامجا متكاملا لتحقيق الأهداف العامة ورفع مستوى الإدارة العامة في التخصيص الأمثل للموارد.

يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق مهمة تأمين استخدام الموارد المتاحة استخداما عقلانيا، وأداة فعالة لحل مشكل التراكم أي الزيادة في كمية الموارد، كما يمثل جهازا لرسم السياسة العامة والميزانية العامة هي أداة لهذا الجهاز حيث يتفاعلان لتحقيق الأهداف الحكومية وحتى تقوم الدولة بالدور المنوط بها وبكفاءة وفعالية عاليتين وضمن استراتيجية الخطة وجب ما يلي:

- الدقة في التنبؤ بالنفقات وتقليص التباين بين الإنفاق التقديري والفعلي إن القدرة على تنفيذ الإنفاق حسب الميزانية الموافق عليها من طرف السلطة التشريعية من بين العوامل الهامة الدالة على تحكم الدولة في ضبط إنفاقها وكلما كان هذا المؤشر كبيرا دل على سوء التقدير ويستبعد فئتين ليس للحكومة السيطرة عليهما:

- مدفوعات خدمة الديون؛
- الإنفاق على المشروعات الذي تموله الجهات المانحة؛
- **التنويع في مصادر تمويل النفقات:**

يقصد به التنويع بين الجباية العادية والبترولية والقروض وعدم الاعتماد على مصدر واحد من أجل ترشيد الإنفاق العام و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها كل حكومة في ظل الميزانية العامة باعتبارها الأداة الفعالة في ذلك، يتوجب تطوير وتحسين كفاءة هذه الأخيرة ومن الوسائل التي تتبع للرقي بأداء الميزانية نذكر:

- ترشيد الخيارات المالية؛
- الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة.

2-2-مناهج إعداد الميزانية العامة و دورها في ترشيد و تحقيق أهداف الإنفاق العام

2-2-1- الأسلوب التقليدي: (موازنة البنود)

اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي، ففي ظل هذه الميزانية يتم التركيز على الاعتمادات بحيث تأتي الميزانية في شكل اعتمادات وبنود ويتم التأكد من قبل أجهزة الرقابة المالية من أن الصرف يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها. وأن إجراءات الصرف تتم بصورة سليمة وقانونية.

اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها. حيث أن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها وانتهى الأمر.

2-2-2- ميزانية البرامج والأداء:

لتجنب أوجه القصور في ميزانية البنود تم استحداث هذه الميزانية والتي تقوم على الاهتمام والتركيز على الإنجازات التي تتم، ومن ثم فميزانية البرامج والأداء تهتم بطبيعة

أنشطة وأعمال الأجهزة الحكومية أكثر من اهتمامها بموضوع الإنفاق. وتلقي الضوء على العمل الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا له. وهذا الأسلوب يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وترشيد الإنفاق والحيلولة دون الإسراف وتقييم النتائج من خلال مقارنتها بالخطط.

2-2-3- ميزانية التخطيط والبرمجة:

ظهر هذا الأسلوب نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة فهذه الميزانية تهدف إلى الربط بين الاعتمادات وبين تحقيق الأهداف المخططة وهي تعتبر وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة. وهكذا تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو النشاط الحكومي من خلال البرامج.

وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للميزانية[1] (تخطيط، تنفيذ، رقابة).

2-2-4- الميزانية على الأساس الصفري: (ميزانية قاعدة الصفر)

نتيجة لأن أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة قد واجه بعض الصعوبات عند التنفيذ نظرا لعدم اهتمامه بتحديد الأولويات بين البرامج الجديدة ولا يهتم بتقييم البرامج الحالية، ظهر اتجاه حديث في إعداد الميزانية يركز على كيفية تحقيق الأهداف وتوفير وسائل تقييم أثار مستويات التمويل.

ويمكن تعريف نظام ميزانية قاعدة الصفر بأنه أسلوب عمل إداري منظم يضمن الأخذ في الاعتبار جميع الأنشطة والبرامج المتوقعة ويسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة لكل مستوى إداري مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف وتقديم المقترحات المختلفة بهدف ترشيد توزيع الموارد وترشيد الإنفاق العام بما يحقق أفضل النتائج.

[1] يونس احمد البطريق، **مالية العامة**، دار الجامعة، مصر، 1885، ص149.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة و ظاهرة زيادتها في الجزائر

لقد أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية، ويمكن رد أهم الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر إلى العوامل التالية :

- المحدد الاقتصادي والمذهبي: ونقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛
- المحدد الاجتماعي: وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛
- المحدد المالي: ويتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

1- تصنيف النفقات العامة في الجزائر

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى [1] وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر: (نفقات التسيير، نفقات التجهيز، القروض والتسبيقات).

حيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتمادات في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.

و تخضع النفقات لمبدأ التخصيص، بمعنى أنه تخصص الاعتمادات و توزع حسب المؤرخ في الحالات على الفصول بالنسبة لنفقات التسيير أو القطاعات بالنسبة لنفقات التجهيز

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص31.

التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو الغرض من استعمالها، وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

1-1-نفقات التسيير أو ميزانية التسيير:

نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة فهي تتمثل في نفقات الأجور، صيانة العتاد، المعدات والأدوات...الخ. ولها تقسيم خاص (حسب الوزارات).

1-2- نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز):

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن [1].

كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتصنيفها الذي هو عبارة عن مشاريع ذات طابع اقتصادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية، تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب العناوين والقطاعات الفرعية، الفصول، المواد.

2-تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال بداية بانتهاج التوجه الاشتراكي، الذي اعتمد على التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد وكان الأثر واضح على ميزانية الدولة من خلال زيادة النفقات العامة، و في مطلع الثمانينات أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 وتلتها الأزمة الأمنية في التسعينات ساهمت هذه العوامل كلها في بدء الدولة في مرحلة انتقالية قلصت

[1] دحماني عبد الكريم، **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011، ص10.

من دورها وبالتالي تأثرت النفقات العامة بصورة واضحة بالسياسات المنتهجة من طرف السلطات العامة.

سنركز تحليلنا على بداية الألفية الثالثة التي شهدت ارتفاع أسعار البترول و ما نتج عنه من فوائض مالية انتهجت خلالها الدولة سياسة انفاقية توسعية ذات توجه كنزي ببرامج تنموية ضخمة أثرت بصفة كبيرة على حجم تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام.

ومن أجل معرفة التطورات الحاصلة في النفقات العامة في الجزائر سيتم تقسيم هذا التطور على مرحلتين، كما سيتم عرض و تحليل النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من 2000-2015.

1-3- التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2015:

جدول رقم (02-01): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2015

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة
2000	856.2	321.9	1176	%22.29
2001	963.6	357.4	1321	%12.32
2002	1050	510	1550.6	%17.38
2003	1173.8	612.9	1691.4	%9.08
2004	1245.4	646.3	1891.8	%11.85
2005	1214	810.6	2052	%8.47
2006	1435.2	1019.2	2452.7	%19.53
2007	1672	1442.3	3108.5	%26.74
2008	2218	1973.3	4144	%33.31
2009	2259.5	1925.8	4224.8	%1.95
2010	2694.5	1807.9	4512.8	%6.82
2011	4291.2	3981.4	8272	%83.30
2012	4925.1	2820.4	7423	%-10.26
2013	4335.6	2544.2	6737.9	%-14.6
2014	4714.4	2914.7	6995.7	%16.1
2015	4972.3	3885.8	7656.3	%9.4

Source: - http://www.mf.gov.dz/- ONS, LES COMPTES ECONOMIQUES de 2000 à 2008 N°528 ,p17.

شكل بياني رقم (02-02): تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز 2000-2015

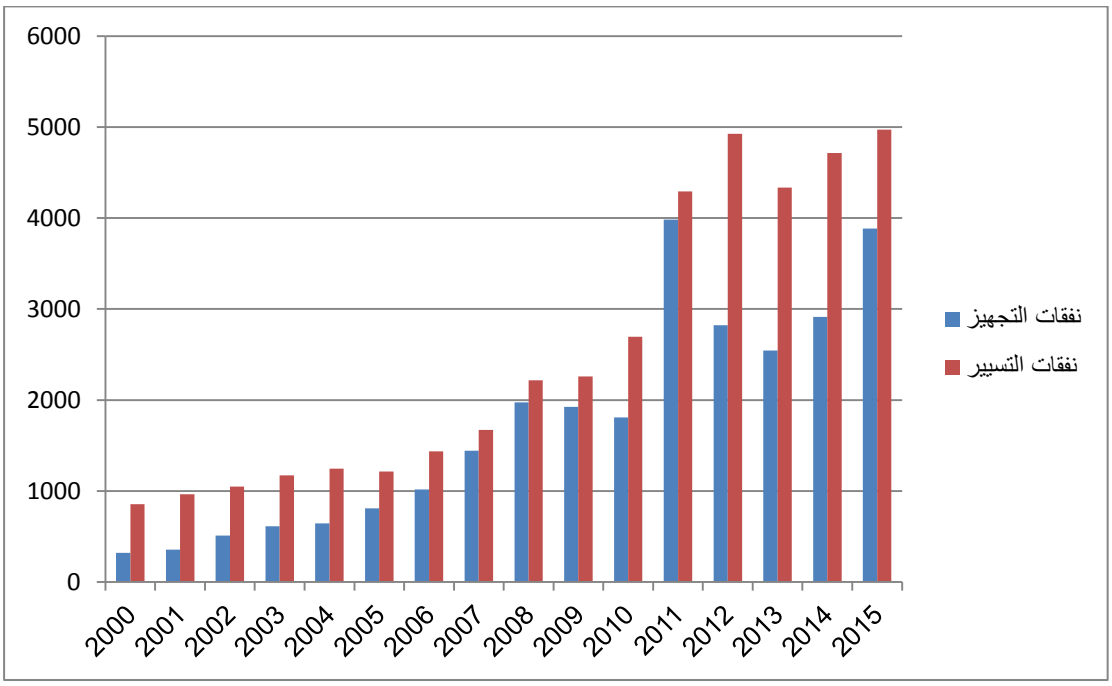

شكل بياني رقم (02-03): تطور النفقات العامة 2000-2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (02-01)

من خلال الشكلين البيانيين الذين يبينان تطور النفقات العامة بشقيها: نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومنحنى النفقات العامة يمكن أن نحلل هذا التطور إلى المراحل التالية والتي

زامناها مع البرامج التنموية التي وضعتها الدولة من أجل تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة.

-تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2004:

إن ارتفاع أسعار البترول من 17.97 دولار سنة 1999 إلى 38.27 دولار سنة 2004 كان له الأثر الكبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة مما شجع الدولة على التسديد المسبق للديون الخارجية مما زاد من نفقات التسيير وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وما شهده من مراجعة للأجور والمنح والإعانات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة مما رفع من وتيرة الإنفاق العام من 1176 مليار دينار سنة 2000 إلى 1321 مليار دينار سنة 2001 بنسبة زيادة 12.32% و بلغت النفقات العامة اكبر نسبة زيادة سنة 2002 بنسبة زيادة 17.38 % وذلك راجع إلى تكثيف مشاريع البنية التحتية و انتهاج سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى التي ساهمت في تواصل ارتفاع النفقات لتصل إلى 1891.8 مليار دينار بنسبة زيادة 11.85%كما يبينه الشكل البياني السابق.

تحليل تطور النفقات خلال الفترة 2005-2010:

تواصل الدولة في مسعاها إلى تطوير الاقتصاد ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي نظرا لتواصل ارتفاع أسعار البترول زادت معها نفقات التسيير حيث ارتفع الأجر القاعدي إلى 12000 دينار جزائري في جانفي 2007 بعد أن كان 10000 دينار جزائري في جانفي 2004 وكذا تطورت المنح العائلية ومنح المجاهدين والمصالح الإدارية والمؤسسات الحكومية وتزامنت هذه الزيادات بزيادة في نفقات التجهيز التي تمثلت في استفادة ولايات الجنوب والهضاب العليا من مشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار دينار جزائري للمنشآت القاعدية التي تمثلت في تحسين وسائل وهياكل النقل كمشروع الطريق السيار (شرق غرب). وهذا ما يظهر في المنحنى البياني أي الارتفاع الكبير لنسبة النفقات و استمرار الزيادة في

النفقات لتبلغ 4144 مليار دينار بأكبر نسبة زيادة بلغت 33.31% ثم تتواصل الزيادة لكن بوتيرة أقل بنسب 6.82% بمبلغ 4512.8 مليار دينار جزائري سنة 2010.

تحليل تطور النفقات خلال الفترة 2010 – 2015:

قُدرت نفقات الميزانية الكلية سنة 2010 بقيمة 4512.8 مليار دينار جزائري مقابل.34246 مليار دينار جزائري في 2009 أي بزيادة تساوي6.3% ، و تواصل برامج الدولة من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي لكن بسبب التذبذبات التي حصلت في سوق البترول و عودة انخفاض الأسعار مما أوقع الميزانية في حالة عجز أمام تدني مداخيلها مقارنة بنفقاتها العامة و هذا ما نلاحظه في المنحنى البياني السابق أي انخفاض في حجم الإنفاق حيث بلغت النفقات العامة سنة 2011 ما يقارب 8272 مليار دينار جزائري أي بزيادة تساوي 83% و ترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيرادات بشكل كبير حيث بلغت 55 مليار دينار جزائري ثم انخفاض في نفقات الميزانية إلى 7423 مليار دينار جزائري بنسبة 10.26-% واستمرار تراجع نفقات الميزانية إلى 67379 مليار دينار بنسبة 14.6- سنة 2013،مع استمرار تراجع النمو السلبي في قطاع المحروقات.

بعدها نلاحظ ارتفاع نسبة نمو النفقات العامة بنسبة 16.1% أي 69957 مليار دينار جزائري سنة 2014 و استمرار الارتفاع لتبلغ 76563 مليار دينار سنة 2015 وذلك راجع إلى انتعاش أسعار البترول و ما نلاحظه أيضا أن نفقات التسيير لم تشهد زيادة كبيرة مقارنة بنفقات التجهيز وذلك راجع إلى توقيف الدولة لكل عمليات التوظيف وزيادة نفقات التجهيز التي كانت في الغالب لاستكمال المشاريع غير منتهية من أجل غلق حساباتها وتسليمها في الآجال المحددة.

المطلب الثالث: تحليل مدى رشاده النفقات العامة

1- من حيث هيكل النفقات:

يعتمد تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر حسب الوزارات والقطاعات، ويقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها ولسير نشاطها خلال السنة المقبلة، وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات وما تتميز به سلبيات رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة (ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية

الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية) بحيث تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام فهي تعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة من خلال تشريعين قانونيين أساسيين هما:

- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل و المتمم؛
- القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشاده عالية و ذلك من خلال:

- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات بطبيعة مختلفة
- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقات في ميزانية التجهيز؛
- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، من خلال التصنيف الحالي.

2-من حيث ترحيل الاعتمادات و رخص البرامج:

يعتبر ترحيل الاعتمادات أحد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة سنوية ميزانية ,وهو إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد، كما لا تقفل الإعانات والتخصيصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب إجراءات الميزانية المعمول ما لم تنفق بمجملها وترحل لتستعمل في السنة المقبلة. لكن هناك إشكال معين يتمثل في كون هذه الرخصة المهمة في مجال حماية الأموال غير المستعملة في سنة مالية معينة أن ترحل إلى السنة المقبلة، لا تطبق في الجزائر على كل أنواع نفقات التسيير،

مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الاموال المتبقية بأي صورة من الصور، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة فضلا عن سوء استخدامها.

لكن الأمر يختلف في حالة ميزانية التجهيز، فإن عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر أمر آلي ومعمول به حيث يتم ترحيل كل الاعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة من طرف مصالح معينة ومصالح التخطيط.

أما فيما يخص رخص البرنامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والاستثمار ونفقات برأس المال لميزانية الدولة خلال عدة سنوات، والمتعلقة بالاستثمارات البنية التحتية غالبا، ويطبق على نفقات برأس المال للميزانية الملحقة والمؤسسات الإدارية .تجزأ إلى حصص سنوية تسمى اعتمادات الدفع، من أجل تسريع إنجاز المشاريع الاستثمارية .ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الإدارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة أن تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الانجاز، ولكن هذا الأمر غير مسير في حالة نفقات التسيير لأنها غير مرنة وتتكون من 70% إلى 80% من الأجور والمنح.

2-من حيث الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة

- **الوثائق المسندة للميزانية:**

ينص الميثاق الذي أصدره صندوق النقد الدولي FMI على ضرورة أن يخضع كل التزام أو إنفاق من الأموال العامة لمجموعة من قوانين الميزانية ولقواعد إدارية معلنة، وأن يتاح للجمهور المعلومات الكاملة عن الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة وذلك من خلال تقديم الوثائق اللازمة: وثائق الميزانية، الحسابات الختامية، وسائر الوثائق والتقارير التي توضح أنشطة الحكومة في الميزانية العامة[1].

[1] صندوق النقد الدولي، **الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة**، تم تحديثه في 28 فيفري 2001، ص1.

في الجزائر توجد صعوبات في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية فيما عدا الجداول التالية التي تظهر في قانون المالية السنوي: تشير المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية " يرفق قانون المالية للسنة..... بما يلي: ".... قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات " إلا انه لا تتوفر أي معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ماعدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص.

2-من حيث المشكل الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية باعتباره معيار لتقييم الأداء

تنص المادة 160 من دستور 1996 أنه تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية، وذكر في فقرتها الثانية: " تختم السنة المالية بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل غرفتي البرلمان، فإذا كانت الدورة تفتتح بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها فان هذه الدورة تختتم بقانون يضبط الميزانية Loi de règlement budgétaire (المواد 78.77.76.05 من قانون17/84) و هو الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة، حيث يحدد المبالغ النهائي للإيرادات و النفقات.

المبحث الثاني: اثر ترشيد الإنفاق على المتغيرات الكلية

المطلب الأول: الإطار النظري لمربع كالدور السحري

1-تعريف المربع السحري لكالدو: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[1]:

1-1-تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول: هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، والمداخيل، ثروة الأمة...، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

1-2-تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد: المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن إن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر إن معدل التضخم المناسب للاقتصاد تتراوح بين 1-3%.

1-3-تحقيق معدل بطالة منخفض: كل الدول تسعى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا إن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما.

1-4-تحقيق توازن اقتصادي خارجي: إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بان هذه الدولة تعيش في

[1] احمد ضيف، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015، ص206.

مستوى اكبر من إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي اقل من إمكانيات هذه الدولة، لذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لان الأهداف السابقة عبارة عن نسب مئوية.

2-شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه: إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من المحاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل مربع، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02-04): المربع السحري لكالدور

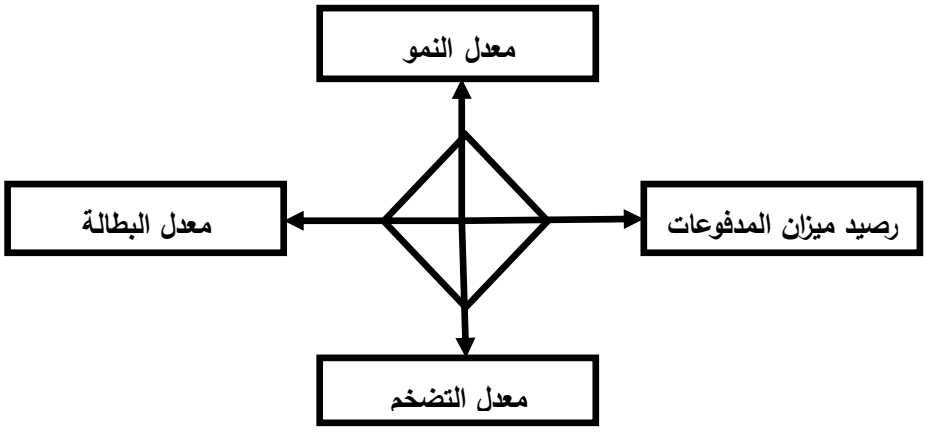

Source: marie delaplace , monnaie et financement de l'économie, édition DUNOD, paris, 2003, p118.

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن

ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحد من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد إن النمو في المدى طويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر(موقف وسط)، فان التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا انه يكون ملازما له.

من خلال التطلع الجيد في رسم الشكل السابق يمكن أن نقول يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين النفقات العامة وأهداف السياسة الاقتصادية

لدراسة الأداء اقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى 3 مراحل ورسم مربع كالدور السحري لكل سنة كما يلي:

1-تحليل أداء برنامج الانتعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور(2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية كالفلاحة و السياحة وقطاع البناء والأشغال

العمومية والقطاع الصناعي كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل ولتحسين المستوى المعيشي، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات. إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان ضروريا وحتميا بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق وإرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الإنتاج والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية وإضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية و المالية، ووضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية، حيث قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج. الهدف من هذا البرنامج هو ارتفاع نسبة النمو بين5و6% وتخفيض نسبة البطالة.

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على المتغيرات كالدور نستعين بالإحصائيات التالية:

الجدول(02-02): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر(2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي%	4.6	4.7	6.9	5.2
معدل البطالة %	27.3	25.66	23.72	17.65
معدل التضخم%	4.2	1.4	4.3	4.0
رصيد ميزان المدفوعاتBIP	12.9	7.7	13.0	13.0

المصدر: تقرير السنوي لتطوير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر

شكل بياني رقم(02-05): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2001-2004

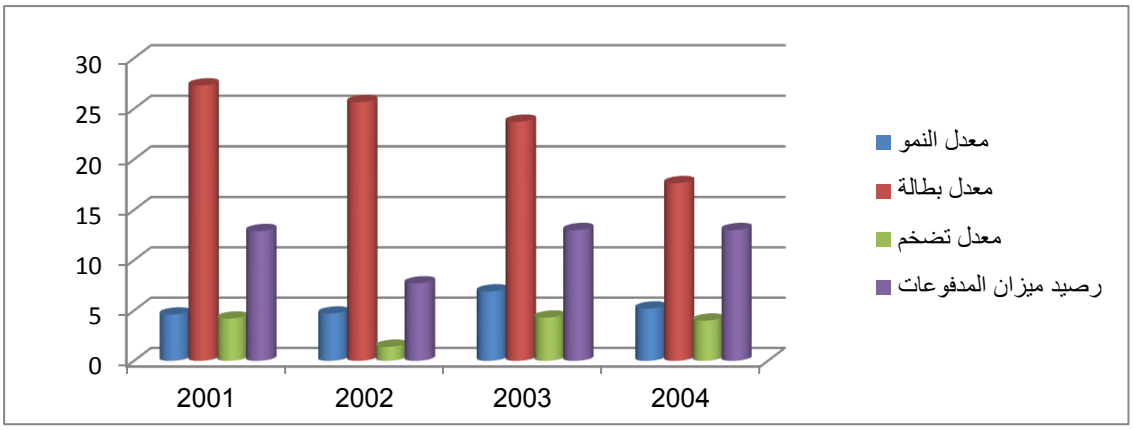

مصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات جدول رقم (02-02)

شكل رقم(02-06): تطبيق مربع كالدور السحري على اقتصادي الجزائري2000-2004

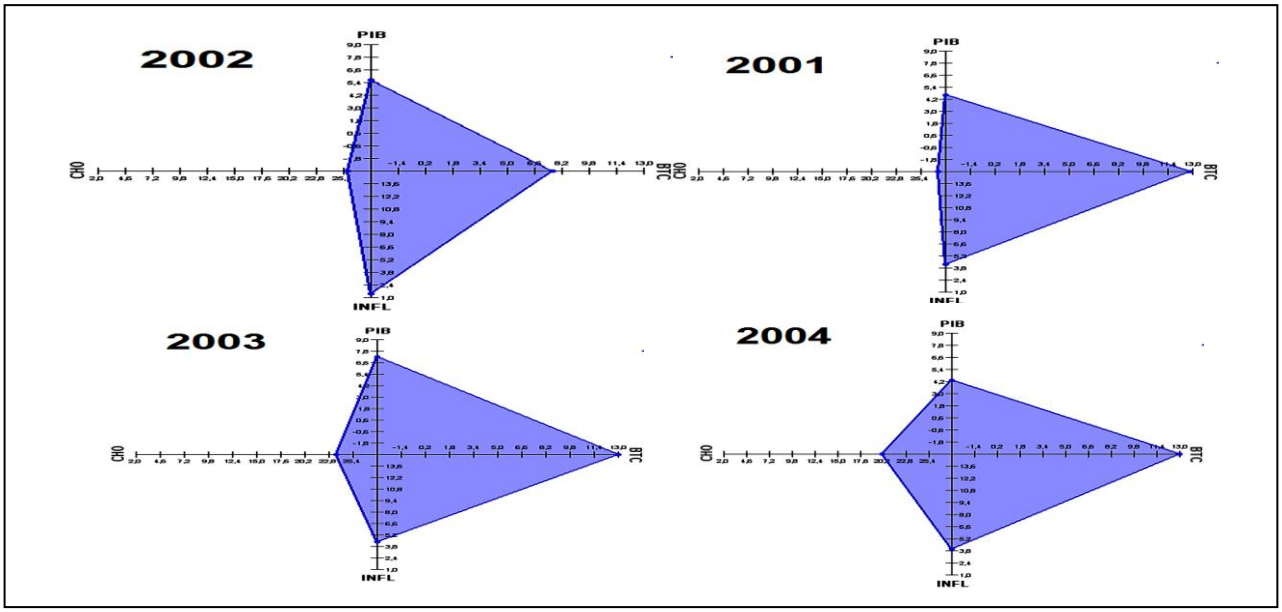

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال المنحنى وقراءتنا لمربع كالدور يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في المرحلة الأولى من برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2004) كالتالي:

البطالـة: نلاحظ ظهور المربع على شكل مثلث وذلك راجع للمعدلات العالية للبطالة سنة 2001 ثم انخفاض تدريجي لها وما يظهر على المربع من اتساع جهة اليسار لتصل إلى نسبة 17.65% سنة 2004 بعد أن كانت 27.3 % سنة 2001.

النمو: نلاحظ من أشكال المربع تذبذب معدلات النمو بانخفاض وارتفاع المربع وأحسن معدل نمو محقق سنة 2003 وأضعفها كان سنة 2001 بمعدل 4.1 %.

ميـزان المـدفوعات: يظهر المربع في اتساع جهة اليمين أي زيادة كبيرة في رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في صادرات المحروقات (ارتفاع عوائد البترول) وتعتبر سنة 2002 الأضعف من حيث نسبة رصيد حيث بلغت 7.7 % على غرار ثباتها سنتي 2003-2004 بنسبة 13%.

التضخم: يمكن اعتبار معدلات التضخم مقبولة إذ أنها لم تبلغ معدلات قياسية ويفسر ارتفاعه سنة 2003 إلى 4.3% لارتفاع معدل النمو المحقق بنسبة 6.9%.

من ملاحظة الأشكال وتحليلنا لمربع كالدور السحري يمكن القول أن سنة 2004 هي أفضل سنة اقتصادية وهذا لوضوح أضلاع المربع أفضل من السنوات السابقة.

2-تحليل أداء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من خلال المربع السحري لكالدور

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، اقر هذا البرنامج الذي اعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد وسمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما انه الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر حيث انه يعتبر نتاج تضافر جملة من العوامل والظروف التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبني التحتية.

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور نستعين بالإحصائيات التالية:

جدول رقم(02-03):متغيرات مربع كالدور السحري(2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل بطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل تضخم%	1.4	1.7	3.7	4.9	5.7
رصيد ميزان المدفوعات	20.5	24.3	22.5	19.9	0.3

مصدر: تقرير السنوي لتطوير الاقتصادي والنقدي في جزائر، بنك الجزائر

شكل بياني رقم(02-07): متغيرات مربع كالدور السحري 2005-2009

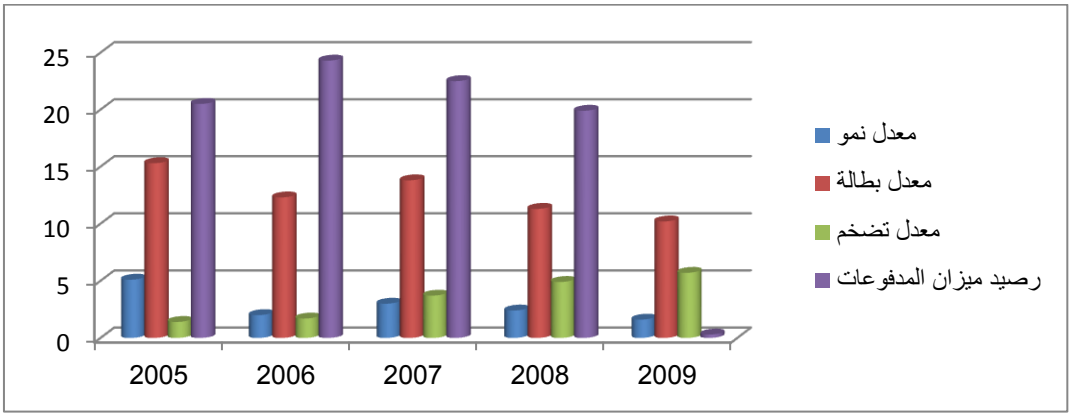

مصدر: من إعداد طالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم(02-03)

شكل رقم(02-08): تطبيق مربع سحري لكالدور على اقتصاد الجزائر(2005-2009)

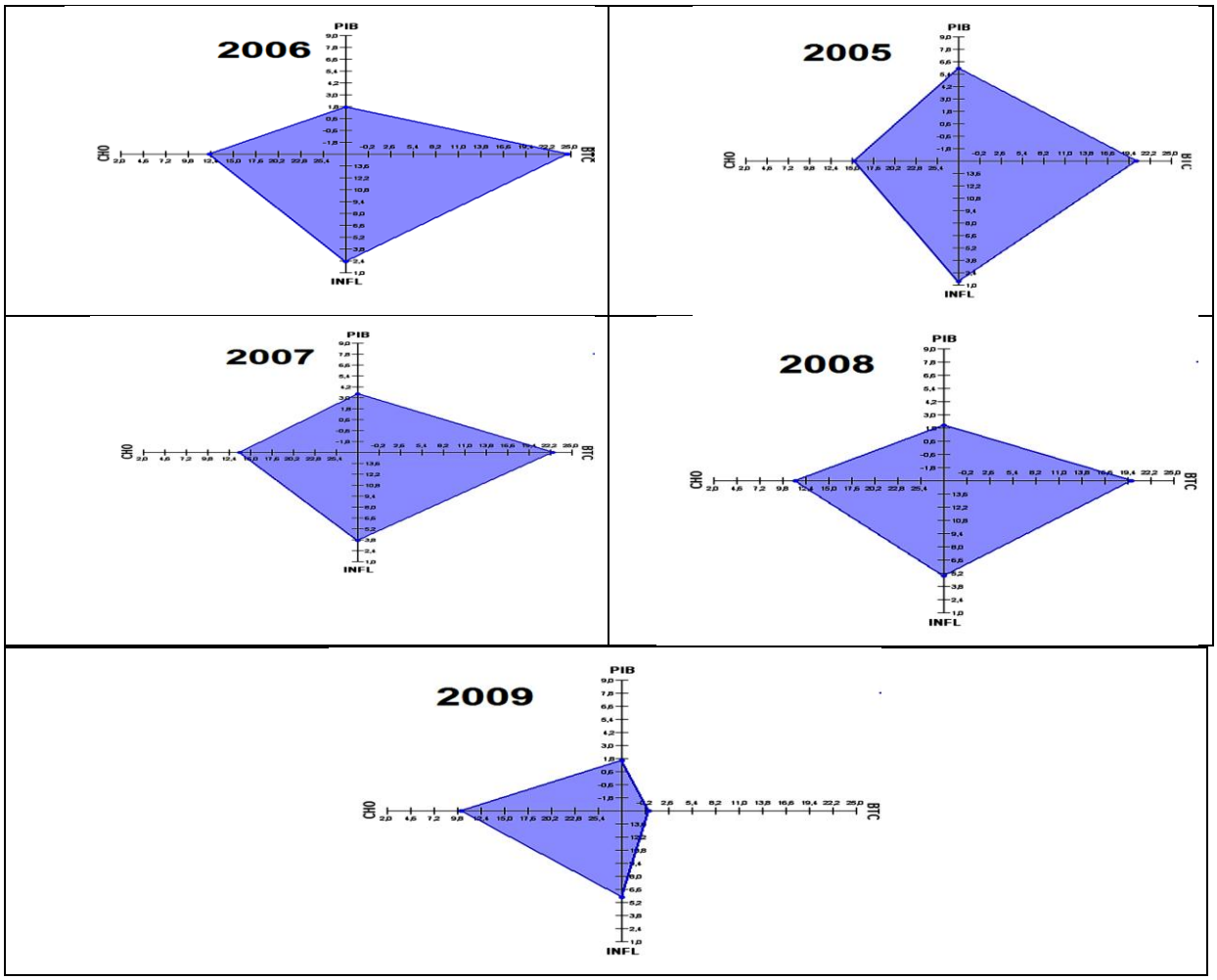

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظتنا لأشكال المربع السحري خلال الفترة 2005-2009 نلاحظ أنه اقترب من شكل المربع، من خلال اتساعه في كل الاتجاهات وهذا يعني تحسن مؤشرات الاقتصاد معا.

البطالة: نلاحظ توسع المربع وهذا راجع إلى انخفاضها إلى 15.3% واستمرار الانخفاض لتصل الى 10.2% سنة 2009.

النمو: حققت سنة 2005 أعلى معدل نمو بلغ 5.1 % تلاها تذبذب نلاحظه في صعود المربع وانخفاضه و أسوء نتيجة سنة 2009 بنسبة 1.6% و ذلك راجع إلى معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات.

ميزان المدفوعات: استمرار تحسن هذا المؤشر دليل على تحسن صادرات المحروقات حتى سنة 2009 التي عقبت الأزمة العالمية التي انخفضت خلالها أسعار المحروقات و بالتالي انخفاض المؤشر إلى 0.3%.

التضخم: من خلال المربع يتضح لنا معدلات مقبولة من التضخم فيما عدا سنة 2009 بلغت نسبة قياسية 5.9% وذلك بسبب بعض الضرائب التي فرضت في الاقتصاد الجزائري.

من خلال ملاحظتنا لأشكال مربع كالدور السحري وتحليلها يمكن القول بأن الفترة 2005-2009 أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت كل المؤشرات الاقتصادية وظهرت قريبة من شكل مربع، وتعتبر سنة 2009 الاسوء خلال البرنامج التكميلي بسبب الأزمة وتداعياتها على مداخيل الصادرات وتأثيرها على معدلات النمو في قطاع المحروقات.

3-أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي حسب المربع السحري لكالدور(2010-2014)

كان الهدف الأساسي من إقرار برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010 -2014 هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، وبغض النظر عن قوة هذا المسار ومدى ديمومته فانه كان من الواضح أن ما أقرته الجزائر من برامج إنفاق عام كان لها أثرها الايجابي على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق هذه البرامج. وزيادة على ذلك فانه ونتيجة للمخلفات السلبية لفترة التسعينيات على الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وللنقائص التي مست ما سبق تطبيقه من برامج إنفاق عام من جهة أخرى، فقد رأت السلطات الجزائرية ضرورة إقرار برنامج إنفاق عام ثالث يصب في إطار السعي لتحسين أكثر لمستوى معيشة السكان وتوفير أفضل الظروف للتطور الاقتصادي، والحد من جملة النقائص التي يعاني من الاقتصاد الجزائري على مستوى البنى التحتية والخدمات العامة، كما يساهم من جهة أخرى في مواجهة أي تداعيات سلبية محتملة للازمة العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري.

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على المتغيرات كالدور نستعين بالإحصائيات التالية:

جدول رقم(02-04): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9
نسبة رصيد ميزان المدفوعات %	7.6	8.9	6.0	0.4	4.3-

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر

شكل بياني رقم(02-09): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2010-2014

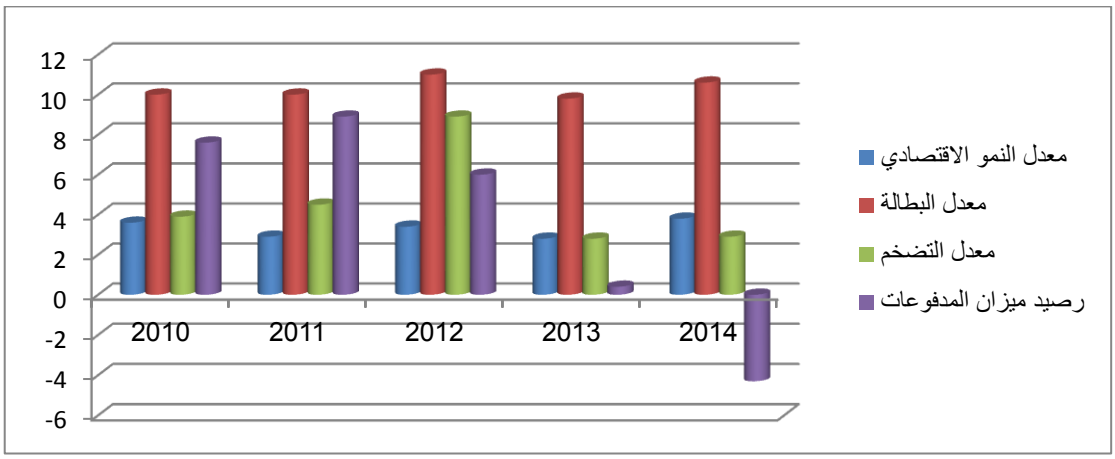

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم(02-04)

شكل رقم (02-10):تطبيق مربع كالدور السحري على اقتصاد الجزائر 2010-2014

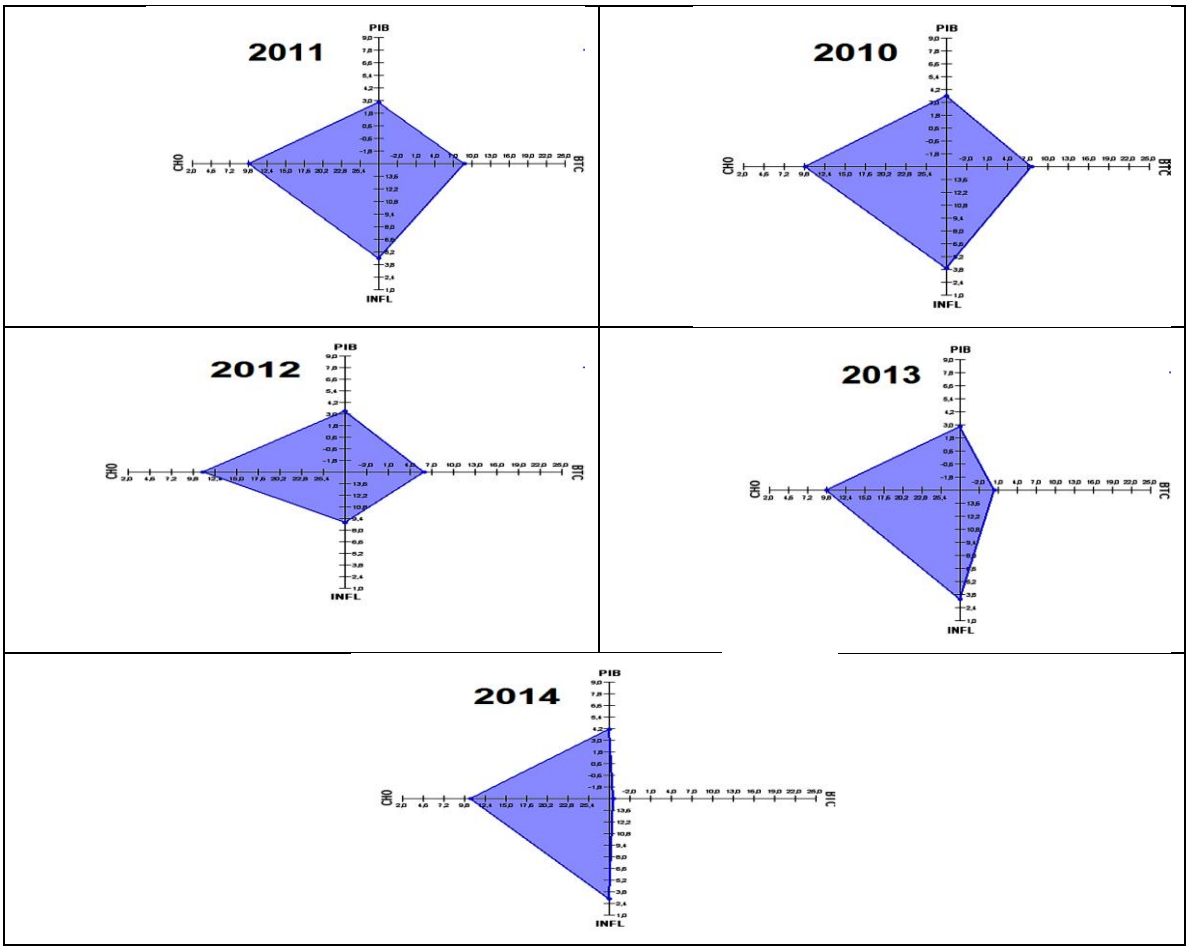

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة (2010-2014) كالتالي:

البطالة: نلاحظ استقرار و بقاء الشكل على حاله في معدل 10% خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

النمو: استمرت معدلات النمو في التذبذب كنتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع المحروقات و بلغ متوسط النمو خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 3.3%.

ميزان المدفوعات: نلاحظ أن مربع كالدور أخذ في التراجع ليصبح ثلاثيا سنة 2014 و هي السنة الأضعف من خلال الانكماش في جهة توازن ميزان المدفوعات رغم تحسن أسعار المحروقات و السبب الرئيسي هو ارتفاع و زيادة الواردات التي بلغت أكثر من 55 مليار دينار مما جعل هذا المؤشر سالب بنسبة4.3%.

التضخم: من ملاحظتنا للشكل فان معدل التضخم قد انحصر عند مستوى أقل من 4% و هذا راجع الى تحكم بنك الجزائر و استهدافه عند هذا المعدل والتحكم فيه.

من خلال ملاحظتنا لأشكال مربع كالدور السحري يمكن القول أن فترة توطيد النمو الاقتصادي كانت أقل أداء من الفترة السابقة و ذلك راجع إلى ارتفاع نسب الواردات بصورة كبيرة و تداعيات انخفاض أسعار المحروقات خلال الأزمة العالمية، و تعتبر سنة 2014 هي الاسوء خلال هذه الفترة.

جدول رقم(02-05): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر

السنوات	2015
معدل النمو الاقتصادي%	3.8
معدل البطالة%	11.5
معدل التضخم%	4.8
نسبة رصيد ميزان المدفوعات %	-16.8

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر

شكل بياني رقم(02-11): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2015

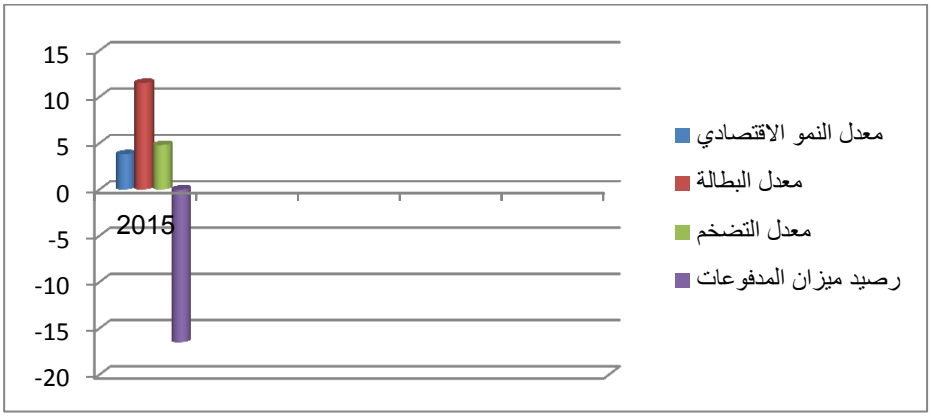

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم()

شكل رقم (02-12):تطبيق مربع كالدور السحري على اقتصاد الجزائر 2015

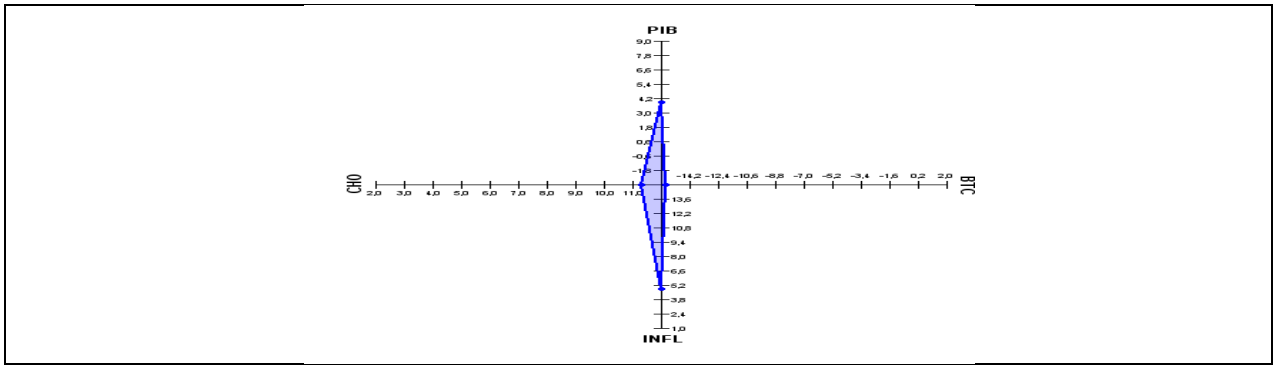

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري خلال عام 2015 كالتالي:

البطالة: نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى 11.5% مقارنة بسنة 2014 أين كانت 10% و مرده إلى توقف عمليات التوظيف نظرا لشح الموارد وكمحاوله للتحكم في نفقات التسيير.

النمو: سمح كل من الادخار الميزاني الهام والمستوى المعتبر لاحتياطيات الصرف المُشكّلان خلال السنوات السابقة، باحتواء أثر الصدمة الخارجية على النشاط الاقتصادي تواصل النمو الاقتصادي بوتيرة ثابتة، محفزا أساسا بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى عال عرف قطاع المحروقات، لأول مرة منذ 2006، نموا موجبا، بلغت نسبته% 0,4 ، مُكتسباً بذلك نقطة مئوية واحدة مقارنة بنسبة نموه في السنة السابقة (0.6-%).

ميزان المدفوعات: في سنة 2015، انخفض متوسط سعر برميل البترول ب47,1 ، من 100,2دولار في2014 إلى 53,1 دولار في2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي، المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلصا في إيرادات المحروقات بـ 43,4 % (33,08مليار دولار في 2015 مقابل 58,46 مليار دولار في 2014). بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات، الضعيفة هيكليا، والتي بلغت 1,49 مليار دولار، انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34,57 مليار دولار مقابل 60,13 مليار دولار في 2014، أي انخفاض بـ 42.5 %.

يدل هذا الانخفاض القوي في الإيرادات الكلية للصادرات على مدى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء تقلبات أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج المحروقات.

التضخم: بعد تراجعه المعتبر عن طريق تحكم البنك المركزي و استهدافه عند المستوى 4 % سنة 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع سنة 2015 ليبلغ نسبة 4.8 %، رغم عمل السياسة النقدية، خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية، كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا.

المطلب الثالث: العراقيل التي تقف أمام تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية

-**الإصرار على الاعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة:** تعتمد الميزانية العامة في الجزائر على نهج تقليدي في تصنيف النفقات العامة، وذلك ما يوافق ميزانية البنود والاعتمادات التي لا تتوافق مع برامج التنمية الاقتصادية و لها من العيوب ما يجعلها من أسوأ الميزانيات المتبعة، ويظهر إصرار الدولة على اعتماد هذا المنهج رغم تعدد مناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة.

-**تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة:** صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعدد أخرى، مما يستلزم إعادة النظر في نجاحها.

اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لتغيير في سعر البترول؛

- ضعف حصيلة الجباية العادية؛
- ثقل عبئ الديون العمومية على ميزانية العامة للدولة؛
- اتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة.

-**عدم نجاح الرقابة المالية على مشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها:** إن ارتفاع تكاليف انجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية راجع إلى سوء التسيير والتنفيذ.

-هشاشة المالية في لاقتصاد الجزائري لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترولية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل وصفي لسياسة الإنفاق العام و بإسقاط الأهداف المرجوة من هذه السياسة على مربع كالدور السحر وذلك لمعرفة مدى رشادة برامج الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك مرورا بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2015.

ففي المبحث الأول تطرقنا الى اثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن الداخلي و تعرفنا على برنامج الإنفاق ومفهوم الانضباط بالأهداف و كيفية صياغة الميزانية على أساس هذه الأهداف حيث اعتمدت الجزائر النهج الميزاني التقليدي، و اعتماد التقسيم الإداري و الوظيفي من خلال نفقات التسيير و نفقات التجهيز، كما وقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث اعتمدت الدولة نهجا جديدا تمثل في اعتماد برامج تنموية ساهمت في ارتفاع وتيرة الإنفاق العام الذي دعمه ارتفاع أسعار البترول وتمثلت هذه البرامج في:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004
- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

أما في المبحث الثاني فقد قمنا بدراسة و تحليل أثر ترشيد الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية بتطبيق مربع كالدور على سنوات الدراسة السابقة الذكر وما خلصنا إليه أن البرامج الاقتصادية السابقة الذكر قد ساهمت في انتعاش الاقتصاد الجزائري في الفترة الثانية فلاحظنا تحسن كل المؤشرات الاقتصادية الأربعة و هي الفترة المثلى للأداء الاقتصادي كون جميع المؤشرات الاقتصادية كانت مقبولة، أما فترة البرنامج الأول فقد اتسم بضعف الأداء والبرنامج الأخير تميز بالتذبذب بسبب تداعيات الأزمة.

الخاتمة العامة

خاتمة

شرعت الجزائر منذ 2000 في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط، من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة خلال الفترة 2001-2015.

إلا أن أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كانت محدودة ولم تكن عند الطموح المرغوب فيه، وهذا ما يدل على وجود معوقات تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة الأمر الذي انعكس بالسلب على التقدم الاقتصادي في البلد، وكما استخلصنا من الدراسة التطبيقية بتطبيق مربع كالدور السحري عدم وجود تأثير واضح ومستمر على المدى الطويل لسياسة الإنفاق العام على أهم أهداف السياسة الاقتصادية.

1. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بعضها خاص بالجانب النظري والأخرى بالجانب التطبيقي كما يلي:

- ✓ تنامي الدور الاقتصادي للدولة، وتدخلها في مختلف المجالات الاقتصادية أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق العام بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية؛
- ✓ تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؛
- ✓ إن السياسة الانفاقية تميزت بنمو في النفقات العامة وارتفاع معدلها من سنة لأخرى وهذا راجع إلى توسع نشاط الدولة؛
- ✓ ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية؛

- ✓ يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة؛
- ✓ يستدعي الوصول إلى تحقيق برامج الإنفاق العام وفق رشاده عالية للأهداف المرجوة منها ضرورة تدعيم شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة؛
- ✓ تعتمد السياسات الاقتصادية الكلية على أهدافها الكبرى وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والتي يتم تخصيصها حسب فعاليتها لكن ما قد تتعرض له هذه السياسات هو التعارض في أهدافها فتحقق هدف معين يترتب عليه التنازل عن هدف آخر ذي أهمية كبيرة؛
- ✓ بتقييم الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001-2014 وحسب مربع كالدور السحري، كانت الفترة المثلى للأداء الاقتصادي في الجزائر هي فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 خلالها تحسنت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية الأربعة؛
- ✓ ان التقييم الأولي لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقت في الجزائر، يبين بأنه كان لهذه البرامج الأثر الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير.

1. اختبار فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** الإنفاق الحكومي هو كل مبلغ مالي تنفقه الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة ويعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الأنشطة من خلال تحقيق الأهداف الكلية؛

هي فرضية صحيحة فالإنفاق الحكومي هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية من أجل تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي فانه يساهم بدرجة كبيرة ومهمة في تحقيق التنمية من خلال تحريك عجلة الاقتصاد.

- **الفرضية الثانية:** الميزانية العامة للجزائر تعتمد على نهج تقليدي في تسيير برامج الإنفاق مما يحد من رشادتها؛

هي فرضية صحيحة فالميزانية العامة للجزائر تعتمد على نهج تقليدي في تسيير برامج الإنفاق مما يصعب من استجابتها للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد وتؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشاده عالية.

- **الفرضية الثالثة:** حققت سياسة الإنفاق العام أثر ايجابي على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب مربع كالدور السحري.

هي فرضية خاطئة إن أثر الإنفاق العام على المتغيرات محل الدراسة لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث أنه من خلال مربع كالدور نلاحظ تحقيق الأهداف على المدى القصير (2005-2008) أين يظهر المربع واضحا تلتها مشاكل جمة للاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ترجمت في شكل المربع الذي أصبح كالمثلث نظرا لـ:(اتساع الفجوة التضخمية، معدلات نمو سالبة، عودة ارتفاع نسبة البطالة، عجز في ميزان المدفوعات، تذبذب وعدم استقرار أسعار المحروقات).

2. الاقتراحات:

بناءا لما تطرقنا له في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج ارتأينا تقديم بعض التوصيات وهي:

- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة "المؤسسات الإنتاجية" مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني؛
- لا بد من مراعاة مبدأ ترشيد الإنفاق العام وذلك بإتباع أسلوب الأولويات والبداية تكون ضمن تخفيض نفقات التسيير وتنويع الاقتطاعات الضريبية وعدم الاعتماد على الجباية البترولية؛

- الاستفادة من الفوائض المالية التي تحققها صادرات البترول بتوجيهها إلى المشاريع الإنتاجية.

3. آفاق الدراسة:

يمكن القول أن النفقات العامة تلعب دورا مهما في التأثير على الاقتصاد وبالنظر إلى ما تم الوصول إليه من نتائج فإننا نقدم بعض المواضيع الجديرة بالبحث:

- سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ودورها في الحد من آثار التذبذب في أسعار النفط؛
- البدائل التمويلية لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر؛
- دور الحوكمة في تجسيد البرامج الاستثمارات العمومية؛
- دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة برامج الاستثمار العمومي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. **الكتب بالعربية**

1. إبراهيم محمود الراضي، **البطالة حلول إسلامية فعالة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
3. احمد رضا، **معجم متن اللغة**، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987.
4. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2012.
5. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2008.
6. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
7. حمدي احمد العناني، **اقتصاديات مالية عامة واقتصاد السوق**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992.
8. خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
9. زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي : العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004.
10. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.
11. شوقي احمد دنيا، **النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام**، جامعة أم القرى، قطر، 1996.
12. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
13. عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي والضريبي**، ثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14. عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

15. عادل حشيش، مصطفى رشيدي، **مقدمة في الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998.

16. عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1974.

17. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1972.

18. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

19. غادة صالح، **مبادئ الاقتصاد**، دار الوفاء، مصر، 2008.

20. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

21. فليح حسن خلف، **النقود و البنوك**، عالم الكتب الحديث، الأردن،2006.

22. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

23. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2006.

24. محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالة العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015.

25. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار للنشر والتوزيع، لبنان، 2008.

26. محمد طاقة، د هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

27. محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي والوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999.

28. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999.

29. موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء، الأردن، 2008 .

30. نزار سعد الدين العيسى، براهين قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

31. نزار سعد الدين لعيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار الحامد، الأردن، 2006.

32. يونس احمد البطريق، **مالية العامة**، دار الجامعة، مصر، 1885.

ب. المذكرات والأطروحات:

درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة1990-2004**، أطروحة دكتورة، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.

تاج عبد الكريم، **نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

بودخدح كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، قسم علوم تسيير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر،2009.

مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015.

بويعقوب عبد الكريم، **تسيير منضمة غير سوق**ية، رسالة ماجيستير، معهد العلوم التجارية، جامعة وهران، 1997.

دحماني عبد الكريم، **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011.

احمد ضيف، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015.

ج. الملتقيات والمقالات:

بن حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر**، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي2002.

د. المواثيق:

صندوق النقد الدولي، **الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة**، تم تحديثه في 28 فيفري 2001.

هـ. الكتب الأجنبية:

1. Gervasio Semedo , *Economie des finances publiques*, Ellipses edition, marketing S.Q. Paris. 2001.
2. marie delaplace , monnaie et financement de l'économie, édition DUNOD, paris, 2003.

و. المواقع الالكترونية:

1. http://www.mf.gov.dz/- ONS, LES COMPTES ECONOMIQUES de 2000 à 2008 N°528

ملخص

الهدف من هذه الموضوع هو دراسة: ترشيد سياسة الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة تحليلية لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق نظرية المربع السحري لكالدور.

نتائج الدراسة بينت أن أثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، التضخم، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

الكلمات المفتاحية: نفقات العامة، ترشيد النفقات، أهداف الاقتصادية، البرامج التنموية، مربع سحري لكالدور.

Résumé :

The goal of this topic is to study: the rationalization of public expenditure policy through economic policy objectives with the realities of managing public expenditure programmes in Algeria as an analytical study to test the potential effects on economic policy objectives identified in accordance with the theory of magic box lkaldor.

The study results showed that the effects of public expenditure on economic growth, inflation, unemployment and balance of payments in Algeria are weak, and this is evidence that public expenditure policy did not have important role in achieving the goal of balance through the aforementioned economic policy goals even under the opening to the outside and reforms undertaken.

Keywords: public expenditures, rationalization of expenditures, economic objec tives, Development Programs, a magic box lkaldor.